الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

16 **جماد اول** 1435 –17 **مارس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الانسان في العالم	25

هيئة حقوق الإنسان

انطلاق المنتدى الأسري السادس بالأحساء

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/127173html

عبداللطيف المحيسن – الأحساء

يستعد مركز التنمية الأسرية بمحافظة الأحساء لإقامة المنتدى الأسري السادس بمحافظة الأحساء في 1435/6/23هجري، ويتضمن المنتدى إقامة عدد من البرامج والفعاليات والمحاضرات التوعوية الأسرية، ومنها مسابقة الأفلام القصيرة والمسرحيات.

من جانبه أوضح مدير المركز الدكتور «خالد الحليبي» أن فعاليات المنتدى ستكون مختلفة تمامًا عن منتدى الأعوام الماضية، خصوصًا أن هناك خطة يسير عليها المركز تحقق منها 80% خلال الخمس السنوات الماضية.

وقال الدكتور الحليبي: إن المنتدى سيحظى بتنفيذ المحاضرات، والبرامج التدريبية، وزيارات للطلاب والأطفال، حيث يجري الاستعداد لها من قبل كثير من اللجان، والتي تم تشكيلها في المركز، مضيفًا: إن الهدف من المنتدى هو نشر الوعي الاجتماعي في مجال التعامل مع الشباب والفتيات، والتقليل والحد من المظاهر السلوكية السلبية لديهم، وترسيخ مفهوم المواطنة الصالحة لدى الناشئة، وتحفيز الشباب والفتيات نحو العمل الجاد لبناء حقيقي للوطن، والتأكيد على الثوابت والهوية الإسلامية، ومنح الجيل الجديد الفرصة في إبداء آرائهم، وأفكارهم والتعبير عنها، وتنمية مهارات وقدرات الناشئة فيما ينفعهم، وينفع وطنهم وأمتهم، وتحقيق دور مركز التنمية الأسرية اجتماعيًا وإعلاميًا.

يذكر أن المنتدى الأسري الخامس شهد إقبالا واسعًا من غالبية فئات المجتمع، حيث شاركت عدد من المؤسسات الحكومية، والجمعيات الخيرية فيه منها: هيئة حقوق الإنسان، ومعهد ريادة الأعمال الوطني، ومشروع الشيخ حسن العفالق لمكافحة التدخين «حياة»، ومكتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالأحساء، وجمعية مكافحة التدخين، وجمعية المعاقين بالأحساء، ومستشفى الملك فهد بالهفوف.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الخدمة المدنية": اعتماد قرار معالجة "التجمد الوظيفي" وتطبيقه خلال 3 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على قرار مجلس الخدمة المدنية القاضي بالموافقة على استمرار العمل بقرار مجلس الخدمة المدنية الصادر عام 1430هـ، في شأن معالجة التجمد الوظيفي لبعض موظفي وموظفات الجهات الحكومية، إذ إن أبرز نصوص القرار تمثلت في صرف مكافأة سنوية بمقدار العلاوة المحددة للمرتبة للموظفين العاملين على المرتبة «التاسعة فما دون»، شريطة أن يكونوا أمضوا أكثر من ثمانية أعوام على المرتبة.
وأوضح وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك في بيان صحافي أمس، أنه سيتم العمل بالقرار مدة الأعوام الثلاثة المقبلة، مبيناً أن المكافأة ستمنح للموظفين الشاغلين المرتبة التاسعة فما دون، في أول محرم من كل عام، ولا يترتب عليها تغيير في سلم الرواتب وتتلاشى هذه العلاوة بترقية الموظف.
وقال البراك إن من ضمن الشروط أن يكون الموظف بلغ آخر درجة في مرتبته الوظيفية، وأن يكون تقويم أدائه الوظيفي في سلم العامين الأخيرين لا يقل عن جيد جداً، ألا يكون عوقب بالحرمان من العلاوة أو بالحسم من راتبه مدة أو مدداً تزيد على 15 يوماً، إلا بعد مضي عام من تاريخ الحسم.
وأشار إلى أن الموظف الذي يشغل المرتبة «العاشرة فما فوق» تصرف له مكافأة سنوية إذا أمضى في المرتبة مدة لا تقل عن أربعة أعوام وفقاً لشروط الصرف الواردة في القرار، وبحد أقصى لا يتجاوز «أربع علاوات»، وترفع مرتبة الموظف إلى المرتبة التي تلي مرتبته مباشرة وذلك للمراتب من «التاسعة فما دون»، شريطة إكمال الموظف 12 عاماً فأكثر في مرتبته، وأن تتوافر لديه المؤهلات المطلوبة للوظيفة عند الرفع وفقاً لما هو محدد في دليل تصنيف الوظائف، وألا يكون لديه أي من موانع الترقية المنصوص عليها في المادة الأولى من لائحة الترقيات.
وأفاد بأن من ضمن الشروط أن يكون مسمى الوظيفة الجديدة يتفق مع السلاسل الوظيفية المعتمدة في دليل تصنيف الوظائف، وألا يتجاوز السقف الأعلى للفئة، وألا يؤدي رفع الوظيفة إلى أن تكون في مرتبة أعلى من مرتبته الوظيفية التي تشرف عليها بحسب التنظيم المعتمد، مبيناً أنه إذا تعذر رفع جميع وظائف المكملين مدة 12 عاماً، فتكون الأولوية للأقدم في المرتبة.
وبيّن أن وزارة الخدمة المدنية ستعمل قبل انتهاء المدة المحددة للقرار بواقع ثلاثة أعوام، على رفع تقرير شامل لمجلس الخدمة المدنية عن نتائج تطبيقه يتضمن الإيجابيات التي تحققت والسلبيات إن وجدت، والتوصية باستمرار العمل به فترة أخرى أو إيقافه أو تعديله وفقاً للظروف المصاحبة.

"العمل" تطرح مسودة "الرضاعة للمرأة العاملة" للتصويت.. قريباً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
تعتزم وزارة العمل السعودية طرح مسودة حول قرار مجلس الوزراء الخاص بفترات الرضاعة للمرأة العاملة، والذي صدر في 1426هـ، عبر موقعها الإلكتروني «معا» قريبا، للتصويت عليها قبل اعتمادها.
وأوضحت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن المسودة ستعتمد على نص المادة الـ154 الخاصة بـ«فترات الاستراحة لإرضاع الطفل» في نظام العمل، مبينة أن المادة تمكّن المرأة العاملة من الحصول على فترات للاستراحة مدفوعة الأجر خلال فترة إرضاع مولودها. وأشارت المصادر إلى أن المدة الزمنية المحددة للإرضاع تبلغ ساعة في اليوم الواحد مدة 24 شهراً من تاريخ الوضع سواء أكانت الرضاعة طبيعية أم غير ذلك. وقالت إن المادة تمنح العاملات الحق في تحديد الوقت بما يتناسب مع ظروفها، ولا تزيد عدد الفترات عن ثلاث في اليوم الواحد، مع ترك الاختيار لها وقت فترات الراحة قبل أو بعد أوقات فترات الراحة العادية المخصصة لجميع العاملين.
وأفادت بأن الموظفة تستطيع تحديد فترات الإرضاع بنهاية ساعات العمل اليومية، مبينة أنه يجب على المرأة العاملة إشعار صاحب العمل كتابة بوقت فترات الاستراحة بعد عودتها من إجازة الوضع، وما يطرأ على تلك الفترات من تعديل.
في شأن آخر، أطلقت وزارة العمل موقع «مساند» الإلكتروني للتعريف بالحقوق والواجبات لأصحاب العمل والعمالة المنزلية عبر الشبكة الإلكترونية أمس، كما صاحب الانطلاقة عيوب تقنية عدة تمثلت في عدم جاهزية النسخة الإنكليزية من الموقع، إضافة إلى أنها أغفلت معلومات عن مكاتب لجان تسوية الخلافات العمالية، وقدمت نماذج الشكاوى والمستندات والوثائق المطلوبة (استمارة الخروج والعودة- وإصدار رخصتي إقامة قيادة) في النسخة الإنكليزية باللغة العربية.
وأبرز الموقع حقوق العمالة المنزلية باللغتين العربية والإنكليزية، ومنها ساعات العمل والإجازة الأسبوعية مع اشتراط الاتفاق المسبق بين الطرفين، إذ ألزم صاحب العمل بتوفير السكن المناسب لعامل الخدمة المنزلية، وفسح المجال لعامل الخدمة المنزلية بأن يتمتع بالراحة اليومية مدة لا تقل عن تسع ساعات يومياً، كما يجوز للعامل أو العاملة المنزلية الحصول على يوم للراحة الأسبوعية بحسب ما يتفق عليه الطرفان في العقد. وتحت بند آلية الشكاوي في حال غياب أحد الطرفين عن موعد الجلسة لدى لجان تسوية الخلافات العمالية، أفاد الموقع بأنه إذا تغيب الطرفان عن موعد الجلسة يجوز للجنة أن تقوم بشطب الدعوى من سجلها، وفي حال تم شطب الدعوى يحق للمدعي التقدم بدعوى جديدة لمطالباته المحددة في دعواه الأولى مرة واحدة، ويعد الطرف المبلغ بموعد الجلسة متغيباً عنها بمضي 30 دقيقة من الساعة المحددة لنظر الدعوى.

توجيهات بـ "التريث" في إقرار "اللائحة الموحدة" لـ "منسوبي" المؤسسات العامة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م

6

اضغط هنا

جدة - نجلاء رشاد
علمت «الحياة» أن «جهات عليا» طالبت جميع الوزارات والمصالح الحكومية بالتريث في إقرار مشروع اللائحة الموحدة لمنسوبي الهيئات والمؤسسات العامة والصناديق الحكومية التي أعدها مجلس الخدمة المدنية، على أن يعد المجلس درساً ميدانياً شاملاً من طريق بيت خبرة عالمي عن مستويات الرواتب، البدلات، والمزايا المالية في جميع قطاعات الخدمة المدنية دون استثناء، بما في ذلك الوزارات، الأجهزة الحكومية الأخرى، المؤسسات، الهيئات العامة، والصناديق التي تطبق نظام الخدمة الميدانية، وذات اللوائح وسلالم الرواتب الخاصة بها ووظائف البنود وبرامج التشغيل. وأكدت مصادر لـ «الحياة» أن الجهات العليا ألزمت مجلس الخدمة المدنية بالاطلاع والاستفادة من التجارب في هذا المجال بما هو متبع في الدول الأخرى، بما يحقق الارتقاء بمستوى الخدمات والأداء في القطاع الحكومي بشكل شامل، والعدالة في المرتبات والمزايا المالية والحقوق الوظيفية بما يتلاءم مع مستويات المعيشة ومعدلات التضخم، وتحقيق المساواة بين العاملين في القطاع الحكومي باستثناء ما تستلزمه طبيعة العمل وخصوصية النشاط أو الحاجة لبعض الكفاءات ذات الندرة في التخصص أو الخبرات المميزة، وبما يساعد على الاستقرار والولاء الوظيفي وتفادي تنافس الأجهزة الحكومية، والمؤسسات، والهيئات، والصناديق في ما بينها لاستقطاب الكفاءات والمحافظة عليها، والحد من التسرب الوظيفي، والرفع بما يتم التوصل إليه إلى مجلس الوزراء في موعد أقصاه سنة من تاريخ إقرار هذه التوصيات.
وبينت المصادر، أن الجهات العليا طبقت على منسوبي المؤسسات والهيئات العامة والصناديق الحكومية التي تصدر لها تنظيمات أو أنظمة أو تنشأ لاحقاً بعد تاريخ اعتماد هذه التوصيات، نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية، مع مراعاة عدم تضمين أنظمة أو تنظيمات هذه الجهات نصوصاً تعطي مجالس إداراتها صلاحية إقرار اللوائح الوظيفية لموظفيها، بما في ذلك سلالم الرواتب والمزايا والحقوق المالية من بدلات ومكافآت وتعويضات.

"الشؤون الاجتماعية": 11 ألف يتيم ..والمئات منهم "بلا هوية وطنية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
اضغط هنا

جدة - إيمان السالم
في وقت يعيش فيه 11 ألف يتيم ومجهول الأبوين تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، وبحسب آخر الإحصاءات فإن مئات من الأيتام من الجنسين يعيشون «بلا هوية»، وهو ما اعترف به مسؤول رفيع في الوزارة. وطالب الرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة معتوق الشريف بـ«جهة مستقلة» للعناية بالأيتام، وبرر مطلبه بأن وزارة الشؤون الاجتماعية «مشتتة» - على حد تعبيره - بين الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وغيرهما من المهمات.
وأشار إلى «القضايا والمشكلات التي تواجه مئات الأيتام.. تحدث، ولم تنته حتى اليوم». وقال لـ«الحياة»: «يحتاج الأطفال الأيتام إلى جهة مستقلة ترعى أوضاعهم وأحوالهم، وتجتهد لحل قضاياهم، فهناك أكثر من 2400 يتيم، منهم شبان، لم تحل قضاياهم إلى اليوم، وأهمها أنهم لم يمنحوا الهوية الوطنية». وعلى رغم أن دور الرعاية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تزخر بالخدمات الأساسية والكمالية - بناء على مرئيات واستطلاع «الحياة» في زيارتها لإحدى دور الرعاية في جدة - إلا أن عدداً كبيراً يصل إلى أكثر من ألفي يتيم من الجنسين - بحسب الشريف - يعيشون بلا هويات أو «تعريف» حتى الآن.
وبناء على الإحصاءات الوزارية فإن الدور الإيوائية التابعة لها تضم 1392 يتيماً من الجنسين، بينما يبلغ عدد الأيتام

المسندة رعايتهم إلى جمعيات خيرية 1898 يتيماً، في حين وصل عدد من ترعاهم «الأسر الكافلة» إلى 7736 يتيماً من الجنسين.
ودافع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف، الذي أقر بوجود أيتام بلا بطاقات هوية لم يحدد عددهم، بأن لجنة من وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية تعمل على حل هذا الأمر، في حين لم تعلق وزارة الداخلية على أسباب تأخر معاملات هذه الفئة.

وزارة البلديات تؤكد على الأمانات والبلديات ضرورة حماية الكتل العمرانية والسكنية من الملوثات البيئية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/17/article918775.html

أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية، أهمية تكثيف جهود كافة الأمانات والبلديات بجميع مناطق المملكة لمكافحة آفات الصحة العامة عبر تفعيل برامج الإصحاح البيئي، ومكافحة مختلف الحشرات والقوارض والحيوانات الضالة، وتنفيذ مشاريع المكافحة المتخصصة للبعوض الناقل لمرض حمى الضنك، وغيرها من الآفات التي تهدد صحة المواطنين والمقيمين.
وشددت الوزارة على أهمية التنسيق بين كافة الجهات وإدارة الصحة العامة بالوزارة في مكافحة الآفات، والاستفادة من خبرات وإمكانات الوزارة ، واسترشاد الأمانات والبلديات برأيها الفني الذي يوصي بالمبيد المناسب وفق معايير علمية واشتراطات وضوابط فنية تعتمد على أحدث المستجدات في مجال تطبيق المبيدات، بالإضافة لتطبيق مبدأ الإدارة المتكاملة للآفات ((IPM بالطرق الصديقة للبيئة (المكافحة الهندسية، المكافحة الحيوية، المكافحة الجينية) والتي أصبحت تأخذ في عين الاعتبار معالجة بؤر توالد وتكاثر وانتشار آفات الصحة العامة والمحافظة على البيئة والتقليل من الاعتماد على المكافحة الكيميائية قدر الإمكان وذلك بعدما حدث تغير في أنماط وسلوك الآفات، حيث أظهرت العديد من الآفات بعض المقاومة الحيوية للمبيدات المستخدمة ، وقد ثبت ذلك بشكل علمي من خلال الدراسات والأبحاث ومنها ما قامت به الوزارة و بعض الأمانات .
ومن جانبها وضعت إدارة الصحة العامة بوكالة الوزارة للشؤون البلدية نماذج لمؤشرات محددة لأعمال مكافحة آفات الصحة العامة تهدف من خلالها قياس أداء الأمانات في مجال أعمال الإصحاح البيئي لمكافحة آفات الصحة العامة بشكل دقيق يُمكن الإدارة بتقويم العمل وتقديم التوجيه الصحيح وبالتالي التأكد من قيام الأمانة بتقديم الخدمة المطلوبة بشكل أفضل وسليم ، وذلك عبر استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS وتوظيفها في رصد ودراسة آفات الصحة العامة وتحديد أهم العوامل البيئية المؤثرة على كثافتها، والعمل على تصنيف الآفات على أسس علمية دقيقة وموثقة، بالاستعانة بالجهات المتخصصة في هذا المجال داخل أو خارج المملكة، وإجراء اختبارات الحساسية والمقاومة للمبيدات المستخدمة للآفات الشائعة في كل منطقة .
ولأهمية عملية الاستكشاف الحشري باعتبارها العمود الفقري لأعمال المكافحة تقوم الوزارة حاليا بتنفيذ منظومة مشاريع لرصد واكتشاف آفات الصحة العامة في مناطق المملكة لوضع خريطة بيئية لهذه الآفات لتكون منطلقا لمشاريع المكافحة التي تنفذها الأمانات والبلديات وتساهم في وضع التوقعات المستقبلية لهذه الآفات، ولخطورة البعوض ونقله العديد من الأمراض في المملكة خلال السنوات الأخيرة فقد أكدت الوزارة تواصل جهودها في مكافحة أطوار البعوض اليرقي والبالغ ووضع خطط المكافحة الملائمة في هذه الأماكن والتي تشمل المستنقعات والمباني تحت الإنشاء والحدائق والمشاتل ومجاري السيول وغيرها، فضلاً عن تسخير كافة الإمكانات لمكافحة بقية آفات الصحة العامة الناقلة للأمراض وفق منهج علمي وبالاستفادة من الخبرات الدولية المتقدمة في هذا المجال، وهو ما تسبب في تقليص مواقع توالد البعوض والذباب وبقية آفات الصحة العامة وأدى إلى الحد من انتشار الأمراض في مناطق المملكة والتي منها حمى الضنك، وذلك عبر

الاعتماد على مبدأ الإدارة المتكاملة للآفات (IPM) باستخدام طرق المكافحة الصديقة للبيئة (المكافحة الهندسية والحيوية والجينية) للتقليل من استخدام المبيدات الكيميائية حفاظاً على الصحة العامة وحماية البيئة من التلوث، فضلاً عن خفض احتمالات تحول الفيروس المسبب لمرض حمى الضنك ومن ثم صعوبة مكافحة نواقله، بالإضافة إلى توفير كافة الاحتياجات اللازمة لأعمال المكافحة من الكوادر الفنية المتخصصة والمبيدات المناسبة وأجهزة الرش والمصائد وسيارات التجهيزات.

وأشارت الوزارة إلى أهمية تضافر كافة الجهود في توعية المواطنين بكيفية مكافحة آفات الصحة العامة والتي من أهمها البعوض الناقل لمرض حمى الضنك، واتباع الإجراءات الوقائية التي تمنع الإصابة به مؤكدةً على استمرارية أعمال المتابعة لأماكن توالد البعوض في المستنقعات والتجمعات المائية الناجمة عن الأمطار وتنفيذ خطط المكافحة المناسبة لكل موقع سواء عن طريق الردم أو الشفط أو الرش بالمبيدات المناسبة.

وأكدت الوزارة على الأمانات والبلديات بضرورة حماية الكتل العمرانية والسكنية من الملوثات البيئية وأن يتم تطبيق الأنظمة واللوائح الصادرة بهذا الشأن والتي منها دليل التقييم البيئي للمشاريع البلدية، ومراعاة إستراتيجية التنمية العمرانية والمخططات الإقليمية والهيكلية للمدن، والنظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية، وكذلك ما يصدر من تعاميم ومعلومات موثقة.

وقالت الوزارة إن لتحديد أهم أنواع الملوثات على بيئة المناطق السكنية ، وقياس معدلات التلوث في مدن المملكة ذات الكثافة السكانية العالية والأنشطة التنموية الكبيرة أهمية كبيرة، حيث ظهر في المملكة خلال الفترة الأخيرة عدد من الأمراض والأوبئة منها ما هو على نطاق واسع ومؤثر مثل أمراض (حمى الضنك ، حمى الوادي المتصدع ، الخمرة النزفية، أنفلونزا الطيور) ومنها ما هو محدود الانتشار في منطقة معينة كمرض التدويد الجلدي التي تنقله بعض أنواع الذباب والذي حدث في منطقة نجران ، كما أنه سجلت في السابق فاشيات لأمراض واللشمانيا الملاريا ، وهو ما يستوجب تكاتف الجهود، وتطوير منهجية المكافحة المستخدمة في الأمانات والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال أعمال مكافحة الآفات.

رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بالخليج يعقدون اجتماعهم ال 7 بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/17/article918850.html

الرياض – واس

يعقد بمقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم، الاجتماع السابع لرؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول المجلس.

وسيناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات من بينها مشروع إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشروع آلية التعامل مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

كما سينظر الاجتماع في مقترح الأمانة العامة بإعداد قانون "نظام" موحد للحماية من الإيذاء، وغيرها من الموضوعات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

"الهيئة" تكشف للملك أن المشاريع والخدمات المباشرة للمواطن هي الأكثر إهمالاً وفساداً

الشريف: "نزاهة" تمهد للتحقيق والعقوبة مع الموظفين المتراخين مع استفساراتها.. وتبحث إدراج "التشهير" في الأنظمة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/17/article918796.html

الرياض - أسمهان الغامدي

كشف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد الشريف ل"الرياض" أن الهيئة طلبت من الجهات الحكومية والمتراخية في الإجابة على استفسارات الهيئة وإعطائها الأوراق والمستندات التي تطلبها، تحديد الموظف المتسبب في التأخير تمهيداً لتقديمه للتحقيق والعقوبة وتوجيه المخالفات له كما جاء في نص القرار الملكي

وقال خلال حديثه للصحافيين على هامش ورشة عمل (دور مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد) أن التعاون بين الهيئة والقطاعات الحكومية سائر وفق تنظيم الهيئة ولكن لا تزال هناك بعض العوائق والصعوبات والبطء في إنجاز بعض القضايا، والإجابة على ما تطلبه نزاهة من وثائق ونصوص. مستدركا أن الوضع تحسن في الآونة الأخيرة مع مرور الوقت ومع تأكيدات الهيئة ومع صدور أوامر ملكية بأن تتجاوب الجهات مع الهيئة وترد عليها خلال فترة أقصاها 30 يوماً

وأبان أن هناك أمراً سامياً يستوجب على الهيئة وعدد من الجهات ذات العلاقة أن تدرس إمكانية إدخال نصوص بالتشهير بالمفسدين في الأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد، والهيئة تعمل مع جهات متعددة ورقابية على اقتراح النصوص المتعلقة بالتشهير بالمفسدين، مشيرا إلى أنه هناك طريقاً نظامياً لتطوير الأنظمة واقتراح النصوص النظامية وبعد أن تقترح، يتم الرفع بها للمقام السامي لتأخذ دورتها الطبيعية حتى الإقرار.

وزاد أن الهيئة تطالب الجهات القضائية والتحقيقية باستمرار بسرعة البت في قضايا الفساد لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، مشيرا إلى أن الإستراتيجية الوطنية من اسمها أكدت على أنها وطنية وواجب تنفيذها على كل مكونات الوطن من جهات حكومية ومؤسسات عامة وخاصة وأفراد ولاسيما الجمعيات والهيئات والمحامين والمهندسين والأطباء وغيرهم عليهم واجب تنفيذ الإستراتجية، خاصة وأن المحامين يقع على عاتقهم دور كبير في إرساء أسس العدالة، موضحا أن الورشة تسعى إلى أخذ آراء ورؤية المستشارين والمحامين في الأنظمة التي يطبقونها لتتضح الرؤيا حول التصحيح والتطوير في بعض الأنظمة، خاصة وأن الهيئة معنية بتطوير الأنظمة المتعلقة بالرقابة ومكافحة الفساد.

وكيل وزارة العدل: العدل تتابع أداء المحامين وتعمل على تعزيز دورهم في حماية النزاهة ومكافحة الفساد

من جهة أخرى افتتح رئيس نزاهة ورشة العمل المقامة في فندق هوليودي إن القصر صباح الأمس وأبان خلال كلمته التي ألقاها أن المؤشرات الأولية أظهرت للهيئة أن أكثر المجالات اتصافاً بالإهمال، أو سوء التنفيذ، أو التأخير في التنفيذ، مما يمكن اعتباره داخلاً في مفهوم الفساد، هو مجال تنفيذ المشاريع والخدمات المباشرة للمواطنين، وعندما عرضت الهيئة عن ذلك لخادم الحرمين الشريفين بادر -حفظه الله- إلى إصدار أمره للهيئة بالحرص على وقوف الهيئة على تلك الخدمات، والتأكد من أنها تنفذ بأفضل المستويات، وتصل إلى المواطنين في الأوقات المطلوبة، كما أكد -حفظه الله- على الرفع عما يظهر للهيئة من ملحوظات حول ذلك، وتقوم الهيئة بتقديم المتهمين بممارسات الفساد من إهمال، وتأخير، وسوء تنفيذ،

وإساءة استخدام المال العام، واستغلال السلطة الوظيفية في غير ما سخرت من أجله، إلى جهات التحقيق والعدالة، وتستعين الهيئة في ذلك بالمواطنين لإبلاغها عما يلاحظونه من ممارسات الفساد، والإهمال، وإساءة استخدام السلطة في الخدمات التي تقدم إليهم.

وقال: يأتي هذا اللقاء بهدف تعزيز العلاقات ودعمها بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) ومؤسسات المجتمع المدني والمهتمين من المحامين والمستشارين القانونيين، فيما يساعد على استنهاض الهمم، وتعزيز القيم، وتبرئة الذمم، في سبيل أداء واجب الوطن تجاه حماية النزاهة وإشاعتها، ونشر الشفافية وإذاعتها، ومكافحة الفساد، بين سائر العباد، كما أنه استشعاراً من الدولة بوجود الفساد كافة عالمية، لم تسلم منها دولة، وتجاوباً مع نداءات العالم، ومؤتمراته، وقراراته واتفاقياته، قامت بإصدار الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (43) وتاريخ 1428/2/1ه، لتؤسس من خلالها منهجاً واضحاً لحماية النزاهة ونشر الشفافية ومكافحة الفساد في المملكة، باعتبار ذلك مسؤولية وطنية لا تختص بها جهة أو فرد، بل هي واجب المجتمع بمكوناته كافة.

وزاد أنه ترتكز الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على الدين الإسلامي الحنيف، باعتباره الركيزة الأساسية التي تحكمها في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها وآلياتها، وتُعِد الإستراتيجية كل عمل من شأنه الانحراف بالوظيفة في القطاعين العام والخاص، عن مسارها الشرعي والنظامي الذي وجدت لخدمته، فساداً وجريمة تستوجب العقاب في الدنيا والآخرة، وتؤكد الإستراتيجية أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تتحقق بشكل أفضل بتعزيز التعاون بين الأجهزة العامة والخاصة، والمهنيين والأفراد في المملكة، بشكل مستمر،لأن الفساد يعرقل التطور والتنمية والاستثمارات، ويعتدي على حقوق الإنسان، ومبادئ العدالة والمساواة.

وشدد الشريف على أنه تفعيلا لما ورد في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في البند الثالث الفقرة (4/ج)، بشأن حث الهيئات المهنية والأكاديمية كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين، على إبداء مرئياتهم حول الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية، وتقديم مقترحاتهم حيال تطويرها وتحديثها، فقد قامت الهيئة بمد جسور التعاون والتواصل مع نخبة من ذوي الاختصاصات في مجال المحاماة والاستشارات القانونية، لعقد هذه الورشة للتأكيد على أهمية دور كل من المحامي والمستشار القانوني بوجه خاص، في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وفي مجال تطوير الأنظمة الرقابية والإدارية والمالية، وأهمية ما يمكن أن يسهم به في ذلك.

في الجانب الآخر قال وكيل وزارة العدل رئيس لجنتي قيد وقبول وتأديب المحامين عبد اللطيف الحارثي خلال كلمته التي ألقاها: إن شريحة المحامين أهم محاور مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله لتطوير مرفق القضاء الذي تضطلع به الوزارة.

أن مكاتب المحاماة لها دور بارز وفاعل في خدمة مجتمعنا بجميع شرائحه بشكل عام، وفي دعم النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام بشكل خاص، والذي إن دل على شيء فإنما يدل على انطلاق الهيئة قدماً لتحقيق ما أوكل إليها، من نشر قيم النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، كما إن مكافحة الفساد وحماية المال العام تتطلب تظافر الجهود من كافة فئات المجتمع من مواطنين ومسؤولين حيث إن الآثار المترتبة على الفساد بكافة صوره كبيرة وتمثل عائقاً أساسياً للتنمية وتبديداً للموارد والثروات الاقتصادية بل إن استشراءه يؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية ويضع إلى جانب ذلك أجيالاً يتسرب إلى نفوسها اليأس وفقدان الثقة، وضعف الانتماء، وهو إلى جانب ذلك أحد أسباب الجرائم بكل أنواعها.

وزاد أن تقارير قسم المتابعة بالإدارة العامة للمحاماة تشير عن وجود عدد من القضايا التي تقدم أصحابها بالشكاوى ضد المحامين بسبب تخلفهم عن إكمال الدعوى، وبعد التحقق من الأمر اتضح أن المحامي وجد أن الدعوى باطلة، ومن ثم تمسك بما ورد في نص اللائحة ورد وكالة موكله ورفض الاستمرار في الدعوى.

وأضاف الحارثي أن من أبرز الأعمال التي يكون فيها المحام كاشفاً ومبلغاً عن الفساد:ما يتعلق بالرشوة والتزوير وغسل الأموال ومكافحة الإرهاب. مؤكدا أن دور المحامي لا يقتصر على العمل بالنزاهة، بل يمتد إلى الكشف والتبليغ عن الفساد أو العمليات المشبوهة للجهات المعنية، وإن عدم إبلاغ المحامي عن الأنشطة المشبوهة، يمثل سلوكاً غير مهني يجب أن يواجه بالعقوبات الجنائية والتأديبية المتعلقة بالتستر أو المشاركة في الجريمة، ويعد إخلالاً بواجباته النظامية والمهنية بهذا الشأن، باعتبار أن المحامي مسؤول عن محاربة الفساد بشقيه المالي والإداري، بل ويقترح الإجراءات والأساليب التنظيمية والتنفيذية للحد من هذه الجرائم، كما أن من مسؤولية المحامي المشاركة في تثقيف غيره من زملائه المتدربين حقوقياً، لحماية العدالة ومنع الفساد.

وقال: إن وزارة العدل وهي الجهة المعنية بمهنة المحاماة ومتابعة تنفيذ أحكام نظام المحاماة تسعى جاهدة للارتقاء بهذه المهنة وترسيخ تقاليدها وأخلاقياتها وحماية واحترام استقلالها وتعي دور المحامين الكبير في جانب حماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلال التأكيد عليهم بضرورة التمسك بأخلاقيات المهنة ومزاولتها وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية والامتناع عن أي عمل يخل بكرامتها، واحترام القواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، إيماناً منها بأن حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تقتضي حصول جميع أفراد المجتمع على خدمات قانونية يقدمها مهنيون قانونيين يتمتعون بالكفاية والجدارة والقدرة على أداء واجبات الدفاع ويتحلون بالنزاهة والحيدة والالتزام الخلقي في عملهم، إذن؛ فالمحامي يقع على عاتقه واجب العمل داخل منظومة متكاملة لمحاربة الفساد بشقيه الإداري والمالي. علاوة على أن المحامي يشترك مع الجميع في التثقيف للعمل في إطار عدلي نزيه، لأن المحاماة ركيزة أساسية في تطور ورقي أي مجتمع ينشد التقدم.

طالبات بجامعة الملك خالد ينفذن حملة للترفيه عن60 معاقا

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن القرني - عسير

أطلقت جامعة الملك خالد تحت شعار «لا إعاقة مع الإرادة» الحملة الترفيهية لـ 60 معاقًا ومعاقة من مختلف الفئات العمرية، بتنظيم من طالبات المستوى الـ7 و الـ8 من كلية التمريض بأبها لمدة (5) ساعات، وذلك أمس بأسواق عسير مول، بالتزامن مع اليوم العالمي للمعاق.

وأشرف على الحملة عميدة المركز الجامعي الدكتورة شنيفاء القرني، ووكيلة كلية التمريض الدكتورة عدلية توفيق.

وهدفت الحملة إلى تثقيف المجتمع بأهمية التفاعل مع ذوي الاحتياجات الخاصة والاهتمام بهم بما ينعكس على المعاق بالتداخل مع أفراد المجتمع.

وفي السياق أكدت مساعدة المشرفة على الحملة، ووكيلة كلية التمريض بأبها الدكتورة عدلية توفيق أن إقامة مثل هذه الحملات أمر ضروري لتوعية المجتمع بدوره تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة.

من جانبها أوضحت الطالبة بكلية التمريض المشاركة بالحملة بيان عائض الشلتي أن الحملة تضمنت عدة فقرات، منها ركن للمطويات التثقيفية عن ذوي الاحتياجات الخاصة، وركن للضيافة، وركن للرسومات، وركن للمعرض الذي يضم أعمالًا لذوي الاحتياجات الخاصة.

فيما أكدت الأخصائية الاجتماعية بمركز التأهيل الشامل بأبها فاطمة هادي أن الوعي زاد لدى المجتمع بفئة الاحتياجات الخاصة وأصبح المجتمع ينظر إلى طاقاتهم وإمكاناتهم بدلًا من النظر إلى إعاقتهم.

اللواء التركي لـ"المدينة" 33 ٪ من مهربي المخدرات سعوديون و26 ٪ يمنيون والمروجون يستغلون النساء والأطفال

قال إن رجال الأمن ضبطوا 210 قطعة سلاح في مواجهات معهم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
اضغط هنا

أكد المتحدث الأمني بوزارة الداخلية اللواء منصور التركي أن نسبة السعوديين من المقبوض عليهم في تهريب المخدرات بلغت 33% واليمنيين 26% وقال خلال مؤتمر صحفي عقده مساء أمس بنادي ضباط قوى الأمن بالرياض يوم أمس، وردًا على سؤال لـ(المدينة) عن نسبة النساء في عمليات تهريب وترويج المخدرات قال: بالفعل هناك استغلال للأسرة والطفل والمرأة وقد تم القبض على مواطنة تقوم بالتخطيط لترويج المخدرات قام بها رجال وهي تعمل بالخفاء وكانت الكمية المضبوطة تصل إلى 400 ألف قرص مخدر.

ونفى مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي للوصول للمروجين والمهربين، مؤكدًا أن ذلك صعب جدًا ولكن هناك تعاون كبير من المواطنين في حال وجود مواقع ضمن شبكة التواصل حيث يتم مراقبتهم وفق الطرق الحديثة والوصول لهم ومعرفة مواقعهم، وقال: إن رجال المخدرات كشفوا عن عملية تهريب ٤٠٠ ألف قرص «امفيتامين» في المنطقة الشمالية المخطط للعملية امرأة والمنفذون رجال، وهي حالة استثنائية حيث اعتدنا من المروجين استخدام النساء في عملية المرور من نقاط التفتيش مستغلين ثقة واحترام رجال الأمن للمرأة والعائلة، وحول النسبة المئوية لجنسيات المهربين للكميات المعلنة قال التركي: «٣٣٪ سعوديون و ٢٦٪ يمنيون و ٥٪ باكستانيون، و ٢٪ كلٌ من السوريين والهنود والبنغلاديشيين، و١٪ أردني، ولاحظنا أن اليمنيين والإثيوبيين والصوماليين متخصصون في تهريب مادة الحشيش، والمصريين متورطون في أقراص تنظيم التداول الطبي، والسوريين في حبوب الإنفتامين».

وأضاف: «واجه رجال الأمن مقاومة مسلحة لضبط هذه العمليات باستخدام الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء، واحيانًا السيارة في سبيل الفرار لتعمد الصدم، والجميع تابع العملية الأخيرة التي حدثت في محافظة الأفلاج وراح ضحيتها اثنان من رجال الأمن و ٩ إصابات، وضبطنا خلالها ٢١٠ قطعة سلاح مع المهربين».

وتابع اللواءالتركي قائلا: :أغلب عمليات التهريب تمرّ عبر السواحل وخاصة الغربية منها وبالذات منطقتي جازان ومكة، وكل عملية أمنية لها ظروف مختلفة، ونقوم دائمًا بمتابعة الشبكات التي تنشط في تهريب المخدرات، ومن أبرزها ٤ شبكات ضبط بحوزتها كمية «مليونية» كبيرة، أما ما يخص شبكات التواصل الاجتماعي فبالتأكيد أن المروجين يستغلون مواقع الإجتماعي لكنهم لايظهرون علنًا ومن الصعب جدًا والمستحيل أن نراقبها ونراقب ما يدور بين الناس، وفي المقابل ترد الجهات الأمنية بلاغات من المواطنين حول من يروجون عبر وسائل التواصل ويتم متابعتهم وضبطهم.

وأشار إلى أن العمليات الأمنية واجهت مقاومة مسلحة نتج عن بعضها استشهاد رجلي أمن وإصابة 15 من رجال الأمن، بالإضافة إلى مقتل 4 وإصابة 6 من مهربي ومروجي المخدرات، فيما تم القبض على 849 متورطًا بينهم 278 سعوديًا و571 متهمًا من 31 جنسية، كما كشفت الوزارة عن ضبط 12.6 مليون ريال بحوزة المهربين إلى جانب 210 قطع من أسلحة مختلفة.

وبين اللواء منصور أن نهاية الشهر القادم سيشهد انطلاقة برنامج «حماية» وستتولى وزارة التربية والتعليم العمل عليه لرفع مستوى الوعي، ومدته ثلاث سنوات، ويتم بالتعاون مع مكافحة المخدرات.

وأضاف: رجال الأمن واجهوا خلال تنفيذ مهامهم مقاومة مسلحة في عدة عمليات أمنية من قبل المهربين والمروجين نتج عنها استشهاد رجلي أمن وإصابة 15 من رجال الأمن بالإضافة إلى مقتل 4 وإصابة 6 من مهربي ومروجي المخدرات،

وبلغ إجمالي ما تم ضبطه من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية في هذه العمليات ما يلي: أولًا: اثنا عشر مليونا وثلاثمائة وواحد وثلاثون ألفًا ومائة وثلاثة وسبعون قرص امفيتامين.
وأردف: «من بين المضبوطات ستة عشر طنًا وثمانمائة واثنا عشر كيلوجرامًا من الحشيش المخدر، وكذلك ستة كيلوجرامات وستمائة وستة وعشرون جرامًا وستمائة مليجرام من الهيروين الخام، وستمائة ألف وسبعمائة قرص خاضعة لتنظيم التداول الطبي».
كما ضبط رجال الأمن في حوزة المقبوض عليهم مبالغ مالية نقدية بلغ إجمالها 12.6 مليون ريال بالإضافة إلى 210 أسلحة مختلفة.

الدعم السكني لـ÷المطلقات× بعد عامين من الانفصال لمنع التحايل

تشكيل لجنة من 3 وزارات لتحديد الفئات غير القادرة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
اضغط هنا

كشف المتحدث الرسمي بوزارة الإسكان المهندس محمد الزميع عن أن تشكيل لجنة من 3 وزارات هي الإسكان، والمالية، والشؤون الاجتماعية لتحديد الفئات التي لا يوجد لها دخل وكيفية التعامل معها.
وأشار إلى وضع النساء المطلقات بالنسبة للدعم السكني، مؤكدًا على أنه يجب مرور سنتين على الأقل من الطلاق لمنع التحايل وللحفاظ على استقرار الأسر.
وقال لـ «المدينة» إن الرجل المتزوج بأكثر من زوجة ليس لديه إمكانية في الحصول على أكثر من منزل كون السكن موجهًا للأسرة، إضافة إلى أن احتساب النقاط بالنسبة للأولاد يتم على أساس 6 أبناء وما زاد عن ذلك لا يدخل في زيادة النقاط.
وعن إمكانية تأجيل تنفيذ المشروع في حالة الحصول على منتجات وزارة الإسكان قال إنه
لا بد من قيام المستفيد من تنفيذ المشروع خلال سنة من حصوله على المنتجات وفي حالة التأخر يتم سحب المنتجات وإلزام المستفيد بالتقديم من جديد وذلك حفاظًا على الاستفادة من مشروعات وزارة الإسكان وتنفيذها في أسرع وقت. وعن المرأة المطلقة أكد أنه يجب مرور سنتين على الأقل من الطلاق لمنع التحايل وللحفاظ على استقرار الأسر.
وكانت وزارة الإسكان طرحت مؤخرًا مسودة اللائحة التنفيذية للدعم السكني على موقعها الإلكتروني للاستفتاء عليها، حيث حددت السبت المقبل الموافق الثالث عشر من الشهر الجاري كآخر موعد لإبداء المرئيات عليها.
وحددت الوزارة من بين بنود الاستفتاء الحالات، التي يسمح فيها لأي فرد من أفراد الأسرة تقديم طلب الدعم السكني عن الأسرة، والنقاط التي تمنح حسب عدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري، وعمر المتقدم بطلب الدعم.
و لم يستبعد مصدر مسؤول في وزارة الإسكان، إعادة النظر في بعض النقاط، بناء على ما تسفر عنه نتائج الاستفتاء، مؤكدًا على أن الوزارة رأت الاستئناس برأي المواطنين والمختصين، من خلال هذا الاستفتاء قبل إعلان قوائم المستحقين للبرامج المطروحة هذه الأيام.
واشترطت اللائحة التنفيذية على نسخة منها، لصحة تقديم الزوج طلب الدعم السكني أن تكون الأسرة مكونة من زوج وزوجة فقط، أو لها ولد أو أكثر، لم يتجاوز سن الذكور فيها الـ25 عامًا أو الإناث غير متزوجات.
وبالنسبة لصحة تقديم الزوجة فاشترطت أن تكون هي العائل للأولاد، الذين لم يتجاوز سنهم الـ25 سنة، فيما سمحت للأب بالتقديم عن الأولاد في حال عدم وجود الأم، مشيرة إلى أنه يحق للأم التقدم إذا كانت مطلقة وتعول ولدًا أو أكثر، أو إذا كان الأب متوفى.

وأشارت اللائحة إلى أن يحق تقدم الإخوة مجتمعين، إذا كانت الأسرة اثنين أو أكثر من الإخوة، وتوفي عنهم والديهم، أو كانت أمهم غير سعودية وهي العائل الوحيد لهم أو كان أبوهم متوفى.

الجامعة الإسلامية تنظم المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الإرهاب.. الشهر المقبل

برعاية خادم الحرمين الشريفين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م

اضغط هنا

أحمد السالم- المدينة المنورة

تنظم الجامعة الإسلامية تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال يومي 22-23 -6-1435هـ المؤتمر الثاني بعنوان «مكافحة الإرهاب: مراجعات فكرية وحلول عملية ـ بقاعة الملك سعود الكبرى للمحاضرات بالجامعة.

ورفع مدير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله السند، الذي رفع باسمه وباسم منسوبي الجامعة الإسلامية أسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان لمقام لخادم الحرمين الشريفين- حفظه الله- على موافقته الكريمة على تنظيم الجامعة لهذا المؤتمر.

وقال إن هذا يأتي امتدادًا لما تحظى به الجامعة الإسلامية من رعاية واهتمام من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيّده الله وسموّ ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، وسمو النائب الثاني صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، حفظهم الله، وما تجده من دعم ومساندة ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة حفظه الله، وحرص وعناية من معالي وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور خالد بن محمد العنقري للجامعة في كل مناشطها.

وأبان الدكتور السند أن إقامة المؤتمر هي إحدى جهود المملكة في مكافحة الإرهاب العالمي في ظل ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام بالغ ودعم لمكافحة هذا الخطر، الذي أصبح عالميًا اليوم، وأضاف أن تجربة المملكة في مكافحة الإرهاب أمنيًا وفكريًا تعتبر أنموذجًا عالميًا يقتدى به؛ فنسأل الله تعالى أن يبارك جهود خادم الحرمين الشريفين لما فيه خير وصلاح الإسلام والمسلمين، والإنسانية جمعاء.

وأشار إلى أن المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة الإرهاب يحمل عنوان «مراجعات فكرية وحلول عملية»، ويهدف إلى بناء إستراتيجية علمية برؤية إسلامية للمعالجة الفكرية للإرهاب من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف وفرص النجاح والمخاطر المحيطة بكل مراجعة فكرية أو جهد دعوي أو رؤية أو آلية جديدة معززة لإعادة المنحرفين، ودرء الخطر عن المستقيمين، وذلك بما يحقق الانتقال بالمعالجات الفكرية من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق.

الهيئة العليا ألغت قراراً يلزم صحة المدينة بإعادته إلى عمله

ترحيل الطبيب المتحرش بالممرضات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140317/Con20140317684680.htm

أيمن الصيدلاني (المدينة المنورة)

ألغت الدائرة الثانية في الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية بجدة القرار الصادر من الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بمنطقة المدينة المنورة ضد الشؤون الصحية في المنطقة الذي يلزمها بإعادة الطبيب المتهم بالتحرش بالممرضات وإحدى المريضات إلى عمله.

وأشارت الهيئة العليا الى ان قرار الإلغاء نهائي واجب التنفيذ بموجب المادة (218) من النظام ولائحته التنفيذية، مؤكدة على الجهات المختصة تنفيذه بجميع الوسائل المتبعة، ولو استدعى الأمر استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة.

وعلمت «عكاظ» من مصادرها الموثوقة أن المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة أرسلت خطابا عاجلا لإدارة مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة يتضمن تنفيذ الإجراءات النظامية التي بموجبها يتم ترحيل الطبيب ومنحه تأشيرة خروج نهائي.

وكانت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في المدينة المنورة قد أصدرت قرارا ابتدائيا غيابيا ضد صحة المدينة المنورة يلزمها بإعادة الطبيب إلى عمله السابق وصرف أجوره عن فترة إيقافه وتعتبر خدمته متصلة، وذلك بعد أن تقدم إليها متظلما من عدم تجديد عقده مطالبا بالعودة للعمل ورد اعتباره ومحاسبة من قاموا بفضحه وتعويضه عما لحق به من اضرار وخسائر مادية ومعنوية منذ إيقافه عن العمل.

وعليه قامت صحة المدينة المنورة ممثلة بإدارة الشؤون القانونية، بالاستئناف وإبداء المدافعة والمرافعة موضحة عدم موافقتها على القرار الصادر ضدها ورفضه جملة وتفصيلا لإغفاله حقها في القضية، وأنها لا ترى مناسبة تجديد عقد الطبيب لعدة أسباب منها أن مرجعه أعرف به وهو من يقرر إنهاء عقده من عدمه بعد أن رصد قرار مدير مستشفى الملك فهد حيث يعمل الطبيب (28) مخالفة عليه استنادا إلى التحقيقات المجراة معه بناء على شكاوى مقدمة ضده.

وأشارت صحة المدينة في استئنافها إلى أن الطبيب عومل بقواعد النظام وتعليماته وفقا لمفردات القرار، وكان المتعين على الهيئة ألا تجدد عقده في ظل مخالفاته الواضحة.

وذكرت في استئنافها أن الطبيب أساء لنفسه ولموظفات المستشفى وللمريضة بعدم اتقائه الشبهة، وعليه أن يتحمل عاقبة أمره غير السوي وسلوكه المشين.

من جانبها، استندت الدائرة الثانية في الهيئة العليا بجدة في قرارها على النظر والدراسة للاستئناف المقدم من صحة المدينة المنورة وما أوردته من أسباب وجيهة، منها ما نسب للطبيب من واقعة التحرش بممرضتين تعملان معه في المستشفى نفسه، وأن فصله كان مشروعا عملا بما نصت عليه المادة (80) الفقرة الثالثة.

وأشارت الهيئة العليا في قرارها الى أن الاستناد على هذه الواقعة يتطلب إقرار الطبيب أو صدور حكم شرعي يثبت إدانته بما نسب إليه إلا أنه ثبت لهذه الدائرة إقرار الطبيب في لائحته المقدمة لرئيس الهيئة الابتدائية بالمدينة المنورة بتاريخ 1434/1/5هـ، والذي جاء فيه «وصار كل همها تتخلص مني وتآمرت مع زميلتها علي ثم قدمتا شكوى معا ملئت كذبا، كنت أحاول امتصاص نقمتها وقطع لسانها الآثم عني والتخفيف من حقدها وحنقها»... إلخ ما ذكر.

وتعود تفاصيل القضية التي انفردت «عكاظ» بنشرها قبل عام وثمانية أشهر عندما أنهت إدارة مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة عقد الطبيب (ع. ح. أ) من جنسية عربية وطلبت منعه من العمل داخل المملكة، بعد إدانته بالتحرش بممرضتين سعوديتين أثناء مناوبته في أحد الأقسام، وأيضا التحرش بمريضة تعاني من التصلب اللويحي أثناء الكشف عليها في قسم الطوارئ.

السجن 4 سنوات و1500 جلدة لهندي ابتز باحثات عن التوظيف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140317/Con20140317684679.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

عاقبت المحكمة الجزائية في العاصمة المقدسة أمس مقيما هنديا بالسجن أربع سنوات والجلد 1500 سوطا مكررا على فترات متفرقة، إضافة إلى تغريمه 50 ألف ريال، وذلك لإدانته بابتزاز مواطنات باحثات عن وظائف واستغلال ظروفهن المعيشية والمادية وعرض مغريات عليهن.

وفيما استندت المحكمة في تغليظ العقوبة كون المتهم المدعى عليه ارتكب هذا الجرم في بلد الله المقدس ولم يراع حرمة المكان أو يراعي أنظمة الوطن الذي احتضنه، قرر المدعى عليه الاعتراض على الحكم، وكذلك المدعي العام الذي قال إنه سيطالب بعقوبة أشد، وأجابهما القاضي لطلبهما على أن يقدم كل منهما لائحة الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه نسخة من الحكم نهاية الاسبوع الحالي.

وكان قاضي المحكمة الجزائية في مكة المكرمة الشيخ تركي بن ظافر القرني قد تسلم ملف قضية المقيم الهندي والذي دأب على التوسط لمواطنات باحثات عن العمل وزعمه قدرته على إيجاد فرص وظيفية لهن، فضلا عن استخدام سيارته الخاصة في إيصال موظفات لمقار أعمالهن، ومن ثم محاولة إقامة علاقات غير شرعية معهن وإرسال صور إباحية على جوالاتهن. واستمع القاضي إلى لائحة الاتهام التي حررها المدعي العام، كما استمع إلى دفوع المتهم واطلع على إقراره بحيازة صور ومقاطع لأفلام إباحية، وكذلك اقراره بإقامة علاقات مع نساء، حيث دلت التحقيقات أن ظروفه المادية الميسورة ساعدته على شراء سيارة واستخدامها في نقل موظفات، ومن ثم محاولة ابتزازهن والإيقاع بهن من خلال زعمه بأن لديه القدرة على إيجاد فرص وظيفية مناسبة لهن، واعترف المتهم بأنه ارسل مقاطع إباحية على جوال إحدى المدعيات.

وبعد أن أغلقت المحكمة باب المرافعة وحجزت القضية للدراسة والتأمل، عقدت أمس جلسة للنطق بالحكم، حيث أدان القاضي تركي بن ظافر القرني المتهم بما نسب إليه وقرر تعزيره بالسجن عامين وجلده 1500 سوطا في ما يتعلق باستغلال ظروف مواطنات باحثات علن العمل ومحاولة الإيقاع بهن وإقامة علاقات معهن، كما تضمن الحكم سجنه عامين وفق نظام الجرائم المعلوماتية وتغريمه 50 الف ريال لحيازته صورا ومقاطع إباحية ومصادرة أجهزة الجوال التي بحوزته، ورأت المحكمة ان المتهم سعى بالفساد في البلد الحرام، مما استوجب تشديد العقوبة بحقه، واعترض المدعى عليه والمدعي العام على الحكم وقررا اللجوء إلى محكمة الاستئناف.

3 عوائق تمنع مدني رجال ألمع من مكافحة الآبار المكشوفة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140317/Con20140317684699.htm

17

عبدالله الغالبي (رجال ألمع)
طالب عدد من أهالي رجال ألمع، مسؤولي الدفاع المدني، بإلزام أصحاب الآبار المكشوفة بتغطيتها أو تسويرها أو دفنها، لاسيما أن غالبية الآبار تعاني الجفاف وندرة المياه في بعض القرى والبلدات وهجر المزارعين لمزارعهم لضعف العائد المادي لها في ظل شح المياه وارتفاع تكاليف الزراعة ومتطلباتها. وأكدوا أنه بالرغم من تحذيرات إدارات الدفاع المدني بالمناطق، وحث المزارعين على تسوير وتغطية الآبار المكشوفة إلا أن الاستجابة كانت ضعيفة في تنفيذ نداءات المسؤولين، داعين رجال الدفاع المدني إلى القيام بالجولات الميدانية للوقوف على خطورة الآبار وإلزام أصحابها بتطبيق التعليمات في هذا الشأن، والحفاظ على أرواح الأبرياء والحد من هذه الظاهرة.
وأوضح كل من الأحمد علي عسيري ومحمد عبدالله ومفرح يحيى محمد الألمعي وعلي محمد البناوي، أن الكشف عن الآبار هو أول عمل يقومون به إذا ما رغبوا التنزه في الأودية، حتى لا تصيبهم لا سمح الله فاجعة بسقوط أحد الأطفال أو أحد أفراد العائلة فيها، مشددين على أن الأمر يحتاج إلى تشكيل لجنة من عدة جهات لحصر هذه الآبار وتكليف أصحابها بتغطيتها بشكل عاجل. وبينوا أن الآبار المكشوفة المنتشرة في جميع أرجاء رجال ألمع تشكل بالنسبة لهم مصدر إزعاج خشية على أبنائهم أثناء فترات النزهة من الوقوع فريسة لفوهاتها المكشوفة للمزيد من الضحايا، وخاصة وقت هطول الأمطار وجريان السيول وانغمار معظمها بالمياه. ولفتوا إلى أن بعض المزارعين يعمدون إلى حفر الآبار خارج حدود المزارع بمحاذاة الطرق السريعة والزراعية بحيث لا تتجاوز مسافتها عن قارعة الطرق المتر والنصف، مما يشكل خطرا جسيما على أرواح مرتادي الطريق ومما يضاعف خطورتها أيضا غياب الإنارة عن عدد من الطرق وغياب اللوحات الإرشادية التي تنبه سالكي الطريق عن خطورة الطريق وما يعترضهم من مفاجآت لم تكن في الحسبان.
من جهته أوضح الناطق الإعلامي بمديرية الدفاع المدني بمنطقة عسير العقيد محمد بن عبدالرحيم العاصمي أن الآبار المكشوفة تعد ضمن مخالفات اشتراطات السلامة، وهناك تدرج في العقوبة للوصول إلى الغرامة المالية على ملاك تلك الآبار، حيث يتم حصر الآبار ثم تسييجها أو تسويرها في المراحل الأولى، موضحا أن الغرامات المالية تقع بحسب حجم البئر وموقعها، فالعقوبة مبنية على خطورة البئر التي يشكلها موقعها. وأضاف إن هناك جهات تشمل (الزراعة والأمانة والدفاع المدني) تكشف على الآبار المكشوفة، إلا أن نشاطها يصطدم بعراقيل أبرزها عدم معرفة ملاك بعض الآبار، البعض الآخر منها مهجور وخارج المحافظة، والبعض الآخر منها يتخاذل ملاكها عن تطبيق اشتراطات السلامة فيها، منوها بوجود خطط يتم تطبيقها لتفادي مخاطر تلك الآبار وتطبيق اشتراطات السلامة بها، وذلك بمتابعة مراحل تحريزها لحفظ المارة من السقوط فيها.

تجاوبا مع .. "الشؤون الاجتماعية":
أطفال الإشارات باعة لا متسولين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140317/Con20140317684835.htm

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)
تجاوب فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة مع ما نشرته «عكاظ» حول انتشار ظاهرة «أطفال الإشارات المرورية»، إذ أقرت وبشكل عاجل إرسال فرق ميدانية لبحث الظاهرة، فيما أشار المتحدث الرسمي لفرع الوزارة عبدالعزيز بن محمد الشنقيطي إلى أنه وبالمعاينة الابتدائية للمناطق التي تنتشر فيها الظاهرة، حيث رصدت مجموعة من الأطفال يبيعون لدى إشارات المرور، كما لم يلاحظ قيام الأطفال بالتسول، مؤكدا على التنسيق مع لجنة الباعة عند الإشارات لتلافي انتشار الظاهرة في القريب العاجل.
ونشرت «عكاظ» في عدد سابق عن ظاهرة انتشار أطفال الإشارات في المدينة المنورة، حيث أضحت من الظواهر التي تثير قلق المجتمع المدني، في ظل ما تشهده من تنام عدد الأطفال عند إشارات المرور وفي عدد كبير من تقاطعات الطرق

الرسمية، بحيث لا تخلو إشارة مرور في المدينة من أطفال بشكل يرثى له، ينطلقون بين السيارات وعلى الأرصفة وفي الحدائق المجاورة للإشارات، بلا ملجأ أو مسكن، إذ يتخذون من بعض الأماكن والحدائق مكانا للعيش والمبيت، مفترشين الأرض متدثرين بالسماء، ويبدأ عملهم عند ساعات الصباح الأولى، ومع ساعات الظهيرة يخلدون للراحة في الحدائق المجاورة، ثم يعودون لبيع الماء مرة أخرى وحتى ساعات متأخرة من الليل، كما انهم يحصلون على المال من سائقي السيارات عند اشارات المرور.

أكد أن البطالة الموجودة في المجتمع السعودي نوعية وليست كمية

كامل: 600 ألف وظيفة تنتظر الشباب في قطاع التجزئة بجدة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://sabq.org/KrUfde

واس- جدة:
قال رئيس الغرفة التجارية الصناعية بجدة رئيس اللجنة المنظمة لمنتدى جدة الاقتصادي، صالح بن عبدالله كامل: إن البطالة التي يعاني منها المجتمع السعودي في الوقت الراهن، هي بطالة نوعية وليست كمية، مبينًا أن زمن الطفرة أوجد جيلًا لا يقبل بنوعيات معينة من العمل، في حين أن الأجيال السابقة لم يكن لديهم كرة الخجل من أعمال بعينها طالما أنها "حلال ".
وكشف كامل في تصريح لوكالة الأنباء السعودية، بمناسبة قرب انطلاق منتدى جدة الاقتصادي في دورته الـ 14، أن هناك 600 ألف فرصة عمل في قطاع التجزئة، وأن أعدادًا كبيرة من العمالة الوافدة تعمل في هذا القطاع ، مشيرًا إلى أن ما يدعم التوجه لتوطين الوظائف بقطاع التجزئة، هو أن 75% من الباحثين عن عمل لا تتجاوز مؤهلاتهم الثانوية العامة.
وأشار إلى أن المنطقة العربية تنتظر دخول أكثر من 15 مليون إنسان إلى القوى العاملة، في كلٍّ من: المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات، ومصر، خلال السنوات العشر المقبلة.

أسلاك كهرباء مكشوفة وتسريبات مياه وبئر داخل السور وحدايد متناثرة

"سبق" ترصد بالصور.. خطر محدق بالطالبات في ابتدائية بنات بالرياض

المصدر: جريدة سبق الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://sabq.org/aqUfde

سبق- الرياض:
تكشف "سبق" بالصور حالة المدرسة الابتدائية بنات (384) بحي المروج شمال الرياض، التي تم استلامها ونقل الطالبات والإداريات والمعلمات إليها يوم الأحد الماضي 8 جمادى الأولى. وتظهر الصور أن المدرسة الجديدة غير مهيأة لاستقبال التلميذات الصغار، حيث أسلاك الكهرباء مكشوفة وملقاة على الأرض، وكذلك الخزان الأرضي بالمدرسة مكشوف، ويظهر واضحاً سوء السباكة الخاصة بالمواسير الخارجية والداخلية، وتسريب المياه يظهر في أماكن متعددة، إضافة إلى وجود بقايا حديد ومواسير، والتكييفات المركزية متناثرة في كل جانب من جوانب المدرسة، كما رصدت الصور تغطية أسلاك الكهرباء داخل الفصول بطريقة غير مهنية ورديئة، ووجود بئر داخل سور المدرسة لم يردم، ووضع عليه باب، وبعض النوافذ مخلوعة، ومكاتب المعلمات لم يتم تركيبها بالكامل.
وأكدت منسوبات المدرسة أن حالة المدرسة الجديدة التي لم يمض على تسلمها سوى أسبوع، تفتقد معايير وشروط السلامة، وأن هناك خطراً على الطالبات الصغيرات بالمدرسة، من أسلاك الكهرباء وتسريبات مواسير الصرف، والحدايد والمواسير المتناثرة، وبقايا المباني، وطالبوا وزارة التربية والتعليم بالتحرك ومشاهدة المدرسة على الطبيعة، ومحاسبة من نفذ ومن تسلم من المقاول المدرسة بهذا الشكل، وأشاروا إلى أن وزير التربية والتعليم المعروف بالحزم، لن يقبل تعريض تلميذات ومعلمات ومنسوبات المدرسة للخطر.
وقالت منسوبات المدرسة إننا كنا في مبنى مستأجر، ثم انتقلنا إلى المبنى الحكومي الجديد منذ أسبوع، وإذا بحالة المبنى وعدم وجود السلامة للتلميذات.

ضباء بلا "أحوال نسائية".. والمتحدث "صامت"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=182039&CategoryID=5

ضباء: أحمد الحجيري
في الوقت الذي طالب فيه عدد من النساء وأولياء أمورهن في محافظة ضباء بتوفير فرع لـ "الأحوال النسائية" لحاجتهم الماسة له، اكتفى المتحدث الرسمي لوكالة الأحوال المدنية محمد الجاسر بالصمت، حيث تواصلت معه "الوطن" منذ 19 يناير الماضي، وطلب إرسال الاستفسارات عبر الإيميل، ومنذ ذلك التاريخ لم يرد على المحرر بشيء، رغم تكرار الاتصالات والمطالبة بإرسال الرد.
وكان عدد من أهالي المحافظة وقراها، قد تحدثوا لـ "الوطن" عن معاناتهم من السفر إلى مدينة تبوك والتي تبعد 180 كلم لاستخراج بطاقة أحوال نسائية، مؤكدين أن محافظة ضباء يقطنها نحو 55 ألف نسمة وتتبعها نحو 20 قرية وهجرة، الأمر الذي يحتم افتتاح فرع نسائي بها.
حيث عبرت المعلمة أم أحمد، عن المعاناة التي تواجهها وزميلاتها بقطاع التعليم، من خلال مشقة السفر إلى تبوك، إضافة إلى تأخر إصدار البطاقات، في ظل صعوبة الاستئذان من عملها بضباء.
وشاطرتها أم حسين الرأي، إذ أشارت إلى أهمية بطاقة الأحوال المدنية النسائية في الوقت الحالي لجميع السيدات سواء طالبة أو موظفة أو مواطنة، لافتة إلى وجود معاناة لكثير من الأرامل والمطلقات من الحصول على البطاقات من تبوك.
فيما أبانت أم عبدالعزيز وجود مشكلة واجهتها أثناء استخراج البطاقة وهو شرط طلب معرفات يعرفن بها وهذا يعد أحد العوائق التي واجهتها أثناء قدومها إلى فرع أحوال تبوك النسائي.
من جهتهما طالب المواطنان تركي الحجيري ومحمد الفراج الجهات المختصة بضرورة الإسراع في افتتاح مكتب أحوال نسائي بالمحافظة، لتمكين النساء من استخراج بطاقات أحوال لهن بدلا من إلزامهن بالسفر إلى فرع أحوال تبوك.
إلى ذلك، كشف مصدر مطلع بأحوال تبوك لـ"الوطن"، عن افتتاح مكتب بمحافظة أملج قريباً، يليه افتتاح مكاتب نسائية في محافظتي ضباء والوجه، مؤكداً على محافظات منطقة تبوك سوف تعطى نصيبها من الأحوال النسائية قريبا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

من أصل 16 شركة مرخص لها بالاستقدام

السماح لـ 13 شركة بتأجير العمالة المنزلية في 4 مناطق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/17/article_833891.html

أيمن الرشيدان من الرياض

قال لـ "الاقتصادية" مسؤول في وزارة العمل، إن 13 شركة استقدام أهلية مرخصة من قبل الوزارة تقدم حاليا خدماتها المختصة في تأجير الخادمات في أربع مناطق تضم الرياض، ومكة المكرمة، وعسير، والشرقية، وذلك ضمن الموقع الإلكتروني "مساند" للعمالة المنزلية الذي انطلق أمس.

وأشار المصدر إلى أنه سيتم في الفترة القريبة المقبلة إتاحة خاصية تقييم مستوى الخدمة المقدمة للراغبين فيها من المكاتب والشركات بعد اختيار المكتب أو الشركة، لافتا إلى أن الراغبين في العمالة المنزلية بإمكانهم حاليا الاستفادة من خدمات تأجير العاملات المنزليات عبر "مساند". ولفت المصدر إلى أن الموقع تضمن لائحة العمالة المنزلية بتسع لغات وهي العربية، والإنجليزية، والهندية، والإثيوبية، ولغة الأردو، والتاجالوجية، والمالايالامية، والبنغالية، والإندونيسية، كما احتوى على آليات الشكاوى والنزاعات ولجان تسوية الخلافات، إلى جانب الإجراءات اللازم اتخاذها من قبل صاحب العمل عند تغيب العاملة المنزلية عن العمل "الهروب".

وأطلقت الوزارة أمس، الموقع الإلكتروني التوعوي لبرنامج العمالة المنزلية تحت مسمى "مُسانِد"، الذي يهدف للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، وذلك وفقاً لما ورد في لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، وكذلك التعريف بمزودي خدمة الاستقدام من مكاتب وشركات مُرخص لها بمزاولة التوسط في الاستقدام.

وأوضح زياد الصايغ وكيل وزارة العمل لخدمات العملاء والعلاقات العمالية، أنه تم تطوير برنامج "مُسانِد" لإدراك وزارة العمل بأهمية هذه الفئة من العمالة التي تقدم خدماتها لأغلب الأسر السعودية، وتعريف المواطنين بحقوقهم والواجبات تجاههم.

وأبان الصايغ، أنَّ "مُسانِد" برنامج توعوي في المرحلة الحالية، يقوم بالتعريف باللائحة مع إبراز الحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، والإجراءات والآليات، والمكاتب المُصرَّح لها، مؤكداً أنَّ الوزارة تعمل حالياً على تقديم خدمات العمالة المنزلية من خلال البرنامج، ومعلومات أخرى تهم المواطن والعامل.

ويشتمل الموقع الإلكتروني لـ"مُسانِد" على عدة نوافذ تعريفية، ويضم شرحا مبسطا تصويريا لـ"مراحل تقديم الخدمة"، ومعلومات لمزودي الخدمة "مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية، ولجان تسوية الخلافات العمالية في مكاتب العمل في المناطق". كما يتيح موقع "مُسانِد" للعمالة المنزلية وأصحاب العمل التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات، إضافة إلى توفير النماذج والمستندات المطلوبة مثل طلب استقدام الأفراد، ونموذج الراتب، استمارة خروج وعودة، استمارة إصدار رخصة إقامة، وطلب إصدار رخصة قيادة. ويمكن الاطلاع على الموقع بزيارته على الرابط www.musaned.gov.sa. أو الوصول إليه من خلال موقع وزارة العمل mol.gov.sa ومن المقرر، أن يتوسع موقع "مُسانِد" ليقدم خدمة إمكانية تقييم مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية وفقا لرأي العملاء المتعاملين مع هذه المكاتب أو الشركات.

وأكد الصايغ، أنه تم تطوير مركز خدمة عملاء الوزارة (920001173) بثماني لغات مختلفة، لتتمكن بذلك العَمالة المنزلية من الاستفسار، والتعرف على واجباتها وحقوقها، والتبليغ عن أي ممارسات أو مخالفات قد تتعرض لها.

رفع شكره للقيادة .. الأمير فيصل بن سلطان:

قضية الإعاقة تشهد نقلة نوعية في برامج الرعاية ومنظومة الحقوق والخدمات

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140317ln55.htm

الرياض - واس:
فع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلطان بن عبد العزيز الأمين العام لمؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- بمناسبة صدور موافقته الكريمة على رعاية المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل . وقال سموه: «يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن مجلس أمناء مؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية، والمهتمين بقضية الإعاقة في المملكة كافة أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين لما يتفضل به دوماً من دعم ورعاية كريمين لاحتياجات المعوقين، وتوفير مظلة من الخدمات لهم، الأمر الذي شهد إضافة جديدة بموافقته - حفظه الله - على رعاية المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل. وأوضح أن ما تحقق للمعوقين من نقلة نوعية في برامج الرعاية ومنظومة الحقوق والخدمات يجسد ما تعيشه المملكة من تنمية شاملة لامست القطاعات والفئات كافة بفضل الله ثم بتوجيهات ودعم خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد، وسمو النائب الثاني - حفظهم الله -.
وبين سمو الأمير فيصل بن سلطان أنّ المؤتمر سيكون محطة مهمة لتقييم مسيرة التعاطي مع قضية الإعاقة في المملكة العربية السعودية، وذلك عطفاً على نتائج المؤتمرات الدولية الثلاثة السابقة، والاطلاع على أحدث برامج الرعاية في العالم والاستفادة من التجارب المتقدمة للدول المشاركة خاصة على صعيد البحث العلمي، والتأهيل والاحتياجات ذات الأولوية للمعوقين وذويهم . وأشار سموه إلى أن مؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية تشارك في تنظيم المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل، إضافة إلي مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، وجمعية الأطفال المعوقين، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومستشفى الملك فيصل التخصصي.

150 ألف حالة تحرّش في الابتدائية !!

ضمير متكلِّم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
اضغط هنا

عبد الله منور الجميلي

22

طرحت هذه الزاوية قبل أيام موضوع تشويه صورة مجتمعنا ببعض الدراسات والإحصاءات غير الدقيقة، يومها ضُـرِبَ مثالٌ بدراسة أكدت أن (30%) من طلاب التعليم العام قد تعرضوا للتحَـرّش بصورة ما!
يومها بَـيّـنْـتُ بأن الواقع يُـشَـكّـك في تلك الدراسة وأرقامها؛ وهَـاهـو التأكيد يأتي على لسان استشاري الطب الشرعي في وزارة الصحة الدكتور مشهور الوقداني حيث نقلت عنه صحيفة الرياض يوم الاثنين 10 مارس الحالي: بأن مَـن يُـروجون لارتفاع نسبة التحرش في المجتمع أطباء يَـهْـرفون بما لا يعرفون، مشيراً إلى أنّ مجمل حالات الـعنف في الرياض خلال عامين بلغت (97) حالة، لم تسجل في المدارس منها إلا حالة واحدة!!
وسخر الدكتور الوقداني من التسويق الإعلامي لتلك الإحصائية التي بَـصَـمَـت على أنّ (30%) من تلاميذ مدارسنا كانوا ضحية للتحَـرّش؛ مضيفاً : إذا كان طلاب الابتدائية (450 ألف طالب)؛ فبحسب تلك الدراسة وأرقامها يكون (150 ألف مُـتَـحَـرَّش به، ومثلهم مُـتَـحَـرِّش)!!
وهنا لست أدري على أساس علمي قامت تلك الدراسة وأشباهها؟! وما العينات التي كانت ميداناً لها؟!
لا أملك الإجابة، لكن المنطق يشهد على دراسات وأبحاث وإحصائيات تخرج هنا وهناك بنتائج بعيداً تماماً عن الواقع، وتُـغَـرّد خارج سِـرب حياة المجتمع، ولاسيما فيما يتعلق منها بقضايا المرأة والعنف والتحرش!!
فمعها تَـتحوّل هكذا ببساطة وبقدرة قَـادر الحالات الفردية والشاذة إلى ظاهرة، ليحكم مَـن يقرؤها على مجتمعنا بأنّ ذكوره لا هَـمّ لهم إلا تحطيم الأنثى وإذلالها، أمّـا أطفاله فهم يعيشون رُعب الـتّـحرش صباح مساء!!!
لن أستسلم لنظرية المؤامرة، وأقول: بأن الهدف تَـعَـمّـد هَـزّ صورة مجتمعنا، ولكن لعل السبب البحث عن الشهرة والحضور في وسائل الإعلام التي تبحث عن مثل تلك القضايا والنتائج والفضائح؟!
فهل يتمّ التصَـدي لمثل تلك الدراسات الهزلية التي تنقُـل الشائعات؟! باشتراط أن تكون الدراسة " أيُّ دراسة "تحت مظلة هيئة أو مركز علمي، وأن تخضع للتّـحكيم قبل نشرها!!

غياب رعاية المسنين .. من المسؤول ؟!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140317/Con20140317684766.htm

عبدالإله ساعاتي

كرم ديننا الإسلامي العظيم الإنسان أيما تكريم.. وحفظ كرامته وصان حقوقه.. يقول المولى جلت قدرته: «ولقد كرمنا بني آدم».
ولقد أمر المولى سبحانه وتعالى بإكرام الإنسان عند كبره.. يقول تعالى : «إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما...».
ويقول سيدنا ورسولنا محمد عليه أفضل الصلوات والتسليم : «ليس منا من لا يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا...».
وفي بلادنا اليوم تتزايد أعداد كبار السن تزايدا كبيرا.. وذلك نظرا لتزايد (متوسط مأمول الحياة Life Expectancy).. حيث بلـغ المتوسط وفقا لتقارير وإحصائيات منظمة الصحة العالمية 75 عاما للرجل و 78 عاما للمرأة.. بمعنى أن الإنسان في المملكة العربية السعودية أصبح يعيش في المتوسط حتى يبلغ هذا العمر.. وعندما نقول في المتوسط.. فإن معنى ذلك أن أعدادا كبيرة تعيش أكثر من هذا العمر.. كما أن هناك أعدادا تعيش أقل من هذا المتوسط.
على وجه العموم فإن ارتفاع متوسط مأمول الحياة في المملكة من 60 عاما في الثمانينيات الميلادية إلى 75 عاما في الوقت الحالي إنما يأتي نتيجة لتطور الخدمات الصحية وانتشار الوعي الصحي.
ولقد أدى ذلك إلى ارتفاع أعداد المسنين (فوق الستين عاما من العمر) ارتفاعا كبيرا خلال العقد الماضي.. ورغم أزمة الإحصائيات وشحها.. ورغم أن هناك إحصائية تشير إلى أن عدد المسنين في المملكة يبلغ (2 مليون نسمة).. إلا أنني

أتوقع اعتمادا على عامل الملاحظة أن العدد لا يقل عن (4 ملايين نسمة).. وحتى لو كان (مليوني نسمة) فهو عدد كبير.. يمثل شريحة كبيرة من المجتمع.. يتوجب الاهتمام بها ورعايتها.
ورغم أن تعاليم ديننا الإسلامي العظيم ـ كما أسلفت في مقدمة مقالي هذا ـ تقضي بالاهتمام بالمسنين ورعايتهم وتلبية احتياجاتهم.. ورغم أن ذلك ينبثق أيضا من قيم مجتمعنا العربية الأصيلة.. إلا أن الاهتمام بالمسنين من قبل الجهة الرسمية المعنية يعد ضعيفا جدا.. لا يليق بمجتمعنا العربي المسلم.. ولا بأخلاقنا وقيمنا المجتمعية.
إن الاهتمام بالمسنين في بلادنا منوط بوزارة الشؤون الاجتماعية.. وهذه الوزارة ترفض التوسع في إنشاء مراكز لرعاية المسنين بحجة واهية غير مقبولة وغير منطقية وغير عملية.. وهي أنها ترغب في أن لا تتخلى الأسرة عن مسنيها..
ورغم أن هذا أمر مرغوب إلا أن الشواهد تكشف عن حالات كثيرة لا توجد فيها أسرة للمسن.. فأين يذهب ؟!.
من يصدق أن مدينة كبيرة بعدد سكان يناهز الأربعة ملايين نسمة.. وهي ثاني أكبر مدينة في المملكة ولا يوجد بها (مركز لرعاية المسنين)!!.
ويحق لنا أن نتساءل.. ماذا قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية للمسنين وهي الوزارة المناط بها رسميا أمر رعاية المسنين ؟!.
لا أكاد أجد نشاطا ملموسا.. رغم أن المسنين في حاجة ماسة إلى الكثير من الرعاية الاجتماعية والطبية والمعيشية. إن المسنين هم الذين أفنوا زهرة شبابهم وحياتهم في خدمة هذا الوطن وأهله وساهموا في مسيرة النماء والبناء التي بلغتها بلادنا.. فلماذا تبخل الوزارة عليهم بالرعاية والاهتمام.
أين (الرعاية المنزلية) للمسنين.. التي سمعنا عنها إعلاميا.. ولا نجد لها حضورا فعليا واقعيا بقدر ما سمعنا عنها إعلاميا؟! والرعاية الصحية المنزلية ـ كما هو معروف ـ هي من أهم الأشياء التي يحتاجها المسن.
ثم أين هي (الاستراتيجية الوطنية لرعاية المسنين).. كيف يمكن العمل على رعاية المسنين في ظل غياب استراتيجية وطنية لرعايتهم ؟!.
إن مشاهدة صور الرعاية والاهتمام والعناية بالمسنين في الدول الغربية.. تجسد فارقا كبيرا بين ما هو موجود لدينا.. وما هو متوفر لديهم.. رغم أن المفروض أن يكون العكس !!..
ومن هذا المنطلق.. فإنني أدعو إلى إنشاء وتشكيل (هيئة عليا لرعاية المسنين). والمسارعة في وضع استراتيجية وطنية شاملة.. وتحقيق التكامل المثمر للجهات المعنية في هذا الأمر ولاسيما وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وصفتها بـ "الظاهرة" وتجب محاربتها

جامعة الدول تبدي قلقها من تصاعد تعميم الأيديولوجيات المتطرفة عربيا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/17/article_833840.html

«الاقتصادية» من الرياض

أعرب الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية عن قلقه المتزايد بشأن تصاعد تعميم الأيديولوجيات المتطرفة في الخطابين السياسي والإعلامي في المنطقة العربية، مؤكدًا أنها ظاهرة لابد من محاربتها.

وقال في بيان أمس، بمناسبة الذكرى السادسة لإحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان تحت شعار "وطن عربي خال من التمييز": "إن أهمية هذا الشعار تأتي في ظل ما تشهده المنطقة العربية من تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية أتاحت الفرصة أمام تفشي التمييز والتحيز دون رادع".

وأضاف: "من المؤسف أن نشهد اليوم في المنطقة العربية ازدياد مظاهر العنف والتمييز الموجه ضد أفراد أو مجموعات لمجرد اختلافهم في الرأي أو الانتماء".

وتابع: "ما نشهده حتى يومنا هذا من انتهاك صارخ لحقوق الشعب الفلسطيني الصامد تحت احتلال ينتهك فيه حقوق أبنائه وحرمة أراضيه بشكل متزايد وممنهج لما يزيد على 60 عامًا في ظل صمت دولي، إنما هو مؤشر لنظام أخلاقي دولي مشوه قائم على أساس التمييز بسبب العرق وعدم احترام سيادة القانون".

وأشار الأمين العام للجامعة العربية إلى أن المنطقة شهدت عدداً من الأزمات والصراعات المتصلة بالتمييز، التي تصاعدت وتيرتها في عدد من الدول العربية، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر سورية التي يدفع شعبها الثمن يوميا بغض النظر عن انتماءاته السياسية.

ولفت الانتباه إلى أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان كفل حق كل فرد في التمتع بالحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الرأي أو الفكر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية، مبينا أن هذه الحقوق لا تقتصر فقط على الحق في المساواة أمام القانون والقضاء أو الحق في المحاكمة العادلة أو الحق في الحرية وفي الأمان، بل تمتد أيضا إلى ما هو أبعد من ذلك، فلكل فرد الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين والحق في حرية الممارسة السياسية وحرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها.

وأفاد العربي بأن الحرب على الإرهاب" ألقت بظلالها السلبي أيضا على أعمال وحماية حقوق الإنسان، فلا يمكن الاختلاف على أن الحرية والكرامة لن تتحققا إلا في ظل تحقيق العدل والديمقراطية وسيادة القانون واستقلال القضاء.

وطالب بضرورة العمل على تثمين حياة الإنسان واحترام كرامته، دون أي تمييز على أساس النوع أو العرق أو الدين أو المعتقد أو الأيديولوجية أو الانتماء السياسي، منوها بأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي تنعم بها المجتمعات بحياة كريمة وعادلة.

وشدد الأمين العام للجامعة العربية على أهمية أن يتحمل الجميع مسؤولية دعم ونشر القيم المجتمعية التي تشجع على احترام الآخر والعمل معا لإيجاد حلول للتعايش السلمي ونبذ العنف والكراهية.

المملكة أمام الجلسة (48) للجمعية العامة للأمم المتحدة:

التصويت لصالح قرار " حالة حقوق الإنسان في سورية" هو تأكيد للمبادئ السامية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2013/11/21/article885832.html

نيويورك – واس

أعربت المملكة العربية السعودية، عن عميق حزنها وأسفها وهي تتقدم باسمها ونيابة عن دولة الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة بمشروع القرار تحت عنوان "حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية"، والهادف لتعزيز وحماية حقوق الشعب السوري الذي تستهدفه حكومة دمشق بكل صنوف القتل والانتهاكات وباستخدام جميع أنواع الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل الكيماوية المحرمة دولياً. وأوضح مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحي المعلمي، أن ذلك الحزن والأسف يأتي تعبيراً عن خيبة أمل الجميع الذين كانوا يتمنون أن تكون الأزمة في سورية الحبيبة قد انفرجت الآن واستتب الأمن والسلام على أراضيها وأن تكون البسمة قد عادت إلى وجوه أطفالها والأمل قد أشرق في عيون شبابها والسكينة قد خيمت على نفوس شيوخها. وقال في كلمة المملكة أمام الجلسة (48) للجمعية العامة للأمم المتحدة "الحقيقة هي أننا مع الأسف نجد أنفسنا مضطرين وللمرة الثالثة أن نقدم مثل هذا القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان وما يتعرض له الإنسان في سورية من عمليات قتل وإبادة جماعية وحصار وتجويع حتى التركيع وتعذيب وسجن واضطهاد واختطاف وترويع واغتصاب، كل ذلك وأكثر منه يأتي من سلطة فرضت نفسها على رقاب الناس وأصرت على أن تستمر في حكمهم رغماً عن إرادتهم ورفضت أن تتقبل إرادة الشعب وأن تحتكم إلى صوت العقل والحكمة واستنجدت بالمليشيات الطائفية من شرق وغرب لتستعين بها على أبناء وطنها".

وأشار إلى أنه يتقدم بالقرار الذي يحمل الرقم ((A / C.3/68/L.42Lrev.1 ، نيابة كذلك عن مجموعة الدول الراعية للقرار التي تم إعلان أسمائها عند تقديم مشروع القرار الأسبوع الماضي بالإضافة إلى كل من دول ألبانيا وأندورا والنمسا وبوتسوانا وكولومبيا وقبرص وجمهورية التشيك وفنلندا وجورجيا واليونان وأيرلندا ولاتفيا وليتوانيا وموناكو ومونتينجرو ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسيشيليس والسويد وسويسرا، ليصبح مجموع الدول الراعية له (66) دولة. ورأى المعلمي أنه لا داعي لتعداد الأرقام المفزعة لحالات انتهاك حقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب السوري.. وقال: "إنه سيكتفي بالنقل عن التقارير الرسمية للأمين العام، ولوكيلته فاليري آموس، ولمفوضية حقوق الإنسان، حيث ذكروا أن عدد القتلى قد تجاوز المئة ألف إنسان، ولعله قد بلغ المئة وأربعين ألفاً معظمهم من المدنيين، فيما بلغ عدد النازحين واللاجئين حوالي تسعة ملايين إنسان وما يقترب من نصف الشعب السوري أصبح في حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية، كما أن أمراضاً مثل شلل الأطفال والتهاب الكبد الوبائي قد أخذت في الانتشار، و من أخطر هذه الأرقام أن ما يقارب المليونين وخمسمئة ألف إنسان يتعرضون اليوم لحصار جائر يهددهم بإبادة جماعية تتضاءل إلى جوارها مذابح رواندا وكمبوديا".

(66) دولة راعية للقرار.. وعلى المندوب السوري الخجل من محاولة التستر على جرائم سلطته

وتوقع المعلمي في كلمته، أن يقول المندوب الدائم لسورية إن هذا القرار هو من القرارات الخاصة بقُطر بعينه وهو المبدأ الذي اتفقت مجموعة عدم الانحياز على عدم تأييده.. وقال: "رداً على ذلك أقول للزميل المحترم إن هذا القرار يخص حالة فريدة بعينها وهي حالة حرب يشنها النظام السوري على أبناء شعبه وإن من العار على العالم أن يقف متفرجاً أمام ما يحدث في سورية وألا تكون له صرخة في وجه الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان". و ألمح إلى أن المندوب السوري

سوف يسعى إلى تحويل الأنظار عما يجري في بلاده، وأن ينتقد المملكة العربية السعودية أو غيرها من الدول الراعية للقرار؛ إلا أنه أكد وبصريح العبارة أن الجميع لا يخلون من العيوب والأخطاء، إلا أنهم لا يقومون بقصف مدنهم بالطائرات ولا يدكونها بالدبابات ولا يقتلون شبابهم بالآلاف ولا يبيدون أطفالهم بالغازات السامة"، داعياً في هذا الصدد المندوب السوري إلى الخجل من محاولة التستر على جرائم سلطته بمثل هذه الاتهامات الدرامية الواهية. وقال: "إن البعض سوف يدعو إلى التوازن في الإدانة واللوم في فقرات القرار"، إلا أنه تساءل: كيف يمكن التوازن بين القاتل والقتيل؟! وكيف يكون التوازن أمام سلطة يفترض فيها ألا تمارس القتل بحق أبناء شعبها وأن توفر لهم الحماية ممن يريد إلحاق الأذى بهم فنجدها تتحجج بأن غيرها هو الذي يمارس العنف وهي بذلك تعترف بعجزها في توفير الأمن لمواطنيها؛ بل إنها ذهبت إلى حد الاستنجاد بمقاتلين من الخارج ليساعدوها على خنق أصوات الشعب السوري وإخماد ثورته".
وأضاف السفير المعلمي، أن البعض أيضاً سيقول: إن هذا القرار لا يخدم هدف إيجاد حل سياسي في جنيف. وقال : إن الواقع هو أن هذا القرار يصادق على بيان جنيف الأول ويدعو إلى عقد جنيف الثانية لتنفيذ ما دعا إليه بيان جنيف الأول من تأسيس سلطة انتقالية سياسية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وبالتالي هو بذلك ينير الطريق أمام جنيف الثانية بعيدا عن محاولات المماطلة والتملص التي يمارسها النظام. وأشار إلى أن البعض سوف يتوقف عند ما ذكره القرار حول مجزرة الغوطة التي راح ضحيتها ألف وأربعمئة إنسان نتيجة استخدام الغازات السامة ويتساءلون من استخدمها؟ مستغرباً ذلك بقوله "وكأن السماء قد انشقت وأمطرت غازات سامة أو أن الأرض قد تفجرت ينابيع طبيعية من غاز السارين!!".
وأفاد بأن تقرير "سالستروم" حول استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية، أوضح أن الغازات قد أطلقت بصواريخ حديثة من مناطق تخضع لسيطرة الحكومة وأوقعت ضحاياها من الأبرياء العزل في مناطق تابعة للثوار، متسائلا كم نحتاج من الذكاء لنستنتج من هو المسؤول عن هذه الجريمة النكراء؟! واستطرد قائلاً: رغم ذلك ؛ فقد اكتفى مشروع القرار بذكر ما ورد في تقرير سالستروم، وأوضح ما أكدته المنظمتان الإقليميتان ذات الصلة وهما جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي حول مسؤولية النظام عن هذه القضية. وأضاف "أنه لو فرضنا أن النظام لم يكن مسؤولاً عن هذه الجريمة، فلماذا إذا استسلم لتدمير مخزونه من الأسلحة الكيميائية وسارع إلى تقديمها قرابين يفتدي بها وجوده واستمراره؟ وأكد أنه من العار على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهوده في سبيل تدمير الأسلحة الكيميائية دون أن يبذل جهداً في سبيل تقديم المسؤولين عن استخدامها إلى يد العدالة. وختم السفير المعلمي كلمته بالقول: إن القرار تضمن كل المسلمات البدهية ومنها، الحرص على الحفاظ على وحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها وإدانة أعمال الإرهاب مهما كانت أسبابها ودوافعها وإدانة الجرائم ضد الإنسانية أيا كان مرتكبوها، والدعوة إلى تقديمهم إلى العدالة مؤكداً أن التصويت لصالح القرار هو تأكيد على المبادئ السامية لحقوق الإنسان التي هي من أركان منظمة الأمم المتحدة ومن أسباب وجودها، كما أن التصويت ضد القرار هو تشجيع للنظام السوري للتمادي في غيه وتجاهل لما يرتكب على أرض سورية من جرائم ومآس يندى لها الجبين.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م

http://www.alriyadh.com/2014/03/17/section.comic.html

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 جماد اول 1435هـ - 17 مارس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140317/Cartoon20140317561 4.htm